Journal of Translation and Languages مجلة الترجمة واللغات
ISSN : 1112-3974

التأويل عند ابن جني

معراجي عمر
جامعة مستغانم –الجزائر
omaaradji@yahoo.fr

Abstract: *Cultures search in many cases about goals and results, so reaching the result of something and its goal was and still is, each of us seeks in his own way to stand there, then the reasons and causes do not come to the worry of knowing them when we conclude from them, and this is in fact hastened even if One's heart is always looking for benefit and striving to achieve goals. The state of putting knowledge in our lived reality is very close to these consumerist intellectual perceptions, in which a person eats meat and does not know its source, whether it is halal or forbidden, tastes it and enjoys eating it, and orders to buy it, and people mimic about it because it is free, and he only knows about it because it is imported from countries Other than his country, or from a strange country of origin and separation. It is a situation similar to the state of thought among nations today; As it is a state of concern regarding these ready-made and canned knowledge goods, which are similar to their origins that produce them, so we consume and digest them like aspirin pills and proceed to promote them for free, and if it is negative, the reality calls for that; We do not live in a society isolated from existence intellectually, culturally and ideologically. Rather, if the foundation and initiative in exploration and discovery preceded our reality, our reality became isolated from it with all its motives and perceptions. Just as here we are not calling for self-glorification, nor are we looking for the narcissism of Arab thought. Rather, the parallel lines must follow. The process of intellectual production in line with the movement of civilization.*

The problem that surrounds itself within this study is how can we find a modern epistemological conception in which its owner sends an adequate and satisfactory answer to the dilemmas of interpretation that people say unless they say that it is an epistemological obsession on which modern linguistics is based in dealing with its scientific issues?

Do we find in the writings of the people of heritage, such as grammarians and others, a way to enrich this aspect?

And do we find in our scientific and intellectual legacies represented in the person of Ibn Jinni in his book "Kitab al-Khasa'is" what guarantees us to reach these desired goals? So how did Ibn Jinni deal with the interpretation machine in the linguistic issues that he was dealing with in his aforementioned book?

Keywords: *Ibn Jinni, interpretation, culture, Kitab al-Khasa'is, grammatical principles.*

الملخص: إن ثقافات هذا الوجود تبحث في الكثير من أحوالها عن الأهداف والنتائج، فالوصول إلى نتيجة الشيء وهدفه كان ولا زال الكل منا يسعى بطريقته الخاصة إلى الوقوف عندها، ثم إن الإشكال الذي يحط بنفسه ضمن هذه الدراسة هو كيف يمكن لنا أن نجد تصورا معرفيا حديثا يبعث فيه صاحبه بإجابة كافية شافية عن مآزق التأويل التي أضحت تقول الناس ما لم يقولوا بصفته هاجسا معرفيا تستند عليه الألسنية الحديثة في تناول قضاياها العلمية؟ وهل نجد في كتابات أهل التراث من نحويين وغيرهم سبيل الاغناء في هذا الجانب؟ وهل نجد في موروثاتنا العلمية والفكرية ممثلة في شخص ابن جني في كتابه الخصائص ما يضمن لنا الوصول إلى هذه الأهداف المرجوة؟ إذن كيف كان ابن جني يتعامل مع آلة التأويل في القضايا اللغوية التي كان يعالجها في كتابه المذكور؟ إن الكيفية التي عالج بها علماء التأويل،

التأويل في الدرس اللساني الحديث، كانت عبارة عن تخريجات لغوية أو نحوية، والتي هي في حقيقة الأمر حديث اللغويين المعاصرين والعمل الذي نسعى نحن إلى تحقيقه ليس هذا، ذلك أننا نحاول أن نسلط الضوء على الكيفية التي رأى بها ابن جني في كتابه الخصائص- اللغة –من كونها نصا رمزيا يحمل في طياته شحنا سيميائية بالغة الأهمية. ليخلص البحث إلى أن عملية التأويل في كتاب الخصائص لابن جني لهي أوسع من تلك الحفريات البسيطة والنبش القليل الذي يأخذ أحيانا بالقشور، ولا يمر إلى اللب أو الجوهر إلا في القليل منها.

الكلمات المفتاحية: ابن جني، التأويل، الثقافة، كتاب الخصائص، القياس، الالتباس .

مقدمة

لقد وقفت اجتهادات علماء هذا العصر على ما دعت إليه حداثة الواقع من أفكار جديدة، تخلق في ظل تغييب مقصود لأعمال فكرية تراثية اقتربت من حقائق وصف الأشياء في الكثير منها كاقتراب حال العلة والمعلول، والسبب والمسبب فكانت أحوال معرفة السبب لبطلان العجب من بين اجتهاداتها؛ إذ تحققت بذلك الغايات والأهداف لما عرف من حالات الحقيقة والصواب، التي أتت مقدماتها ممهدة لنتائجها والاستنباط فيها قائم على فرضيات علمية واضحة ويقينية.

إن ثقافات هذا الوجود تبحث في الكثير من أحوالها عن الأهداف والنتائج، فالوصول إلى نتيجة الشيء وهدفه كان ولا زال الكل منا يسعى بطريقته الخاصة إلى الوقوف عندها، ثم إن الدواعي والمسببات لا يحين قلق معرفتها عندما نخلص إلى النتيجة منها، وهذا في حقيقة الواقع تعجل ولو أن سريرة المرء دوما تبحث عن الفائدة وتسعى إلى تحقيق الأهداف. إن حال وضع المعارف في واقعنا المعاش قريبة جدا من هذه التصورات الفكرية الاستهلاكية، والتي فيها صار المرء يأكل اللحم ولا يعرف مصدره إن كان حلالا أو حراما، يتذوقه يتلذذ بأكله، ويأمر بشرائه، ويحاكي الناس عنه لمجانيته وهو لا يعرف عنه إلا كونه مستوردا من بلاد غير بلاده، أو من موطن غريب غرابة الأصل والفصل.

هي حال شبيهة بحال تعاطي الفكر بين الأمم اليوم ؛ إذ هي حال تدعو إلى القلق في تلك البضاعة المعرفية الجاهزة والمعلبة، والتي تأتي على شاكلة أصولها المنتجة لها فنستهلكها ونهضمها كحبات الأسبرين ونمضي إلى الترويج لها مجانا، وهذا إن كان سلبا، فإن الواقع يدعو إلى ذلك؛ إذ لسنا نعيش في مجتمع انعزل عن الوجود فكريا وثقافيا وعقائديا، بل إن سبق التأسيس والمبادرة في التنقيب والكشف صار واقعنا منعزلا عنها بكل دواعيه وتصوراته

كما أننا هنا لسنا ندعوا إلى تمجيد الذات ولا نبحث عن نرجسية الفكر العربي، بل إن خطوط التوازي يجب أن تكون سائرة سيرورة الإنتاج الفكري بما هو يتماشى وحركة الحضارة.

والإشكال الذي يحط بنفسه ضمن هذه الدراسة هو كيف يمكن لنا أن نجد تصورا معرفيا حديثا يبعث فيه صاحبه بإجابة كافية شافية عن مآزق التأويل التي أضحت تقول الناس ما لم يقولوا بصفته هاجسا معرفيا تستند عليه الألسنية الحديثة في تناول قضاياها العلمية؟

وهل نجد في كتابات أهل التراث من نحويين وغيرهم سبيل الاغناء في هذا الجانب؟

وهل نجد في موروثاتنا العلمية والفكرية ممثلة في شخص ابن جني في كتابه الخصائص ما يضمن لنا الوصول إلى هذه الأهداف المرجوة؟ إذن كيف كان ابن جني يتعامل مع آلة التأويل في القضايا اللغوية التي كان يعالجها في كتابه المذكور؟

إن الكيفية التي عالج بها علماء التأويل، التأويل في الدرس اللساني الحديث، كانت عبارة عن تخريجات لغوية أو نحوية، والتي هي في حقيقة الأمر حديث اللغويين المعاصرين والعمل الذي نسعى نحن إلى تحقيقه ليس هذا، ذلك أننا نحاول أن نسلط الضوء على الكيفية التي رأى بها ابن جني في كتابه الخصائص- اللغة –من كونها نصا رمزيا يحمل في طياته شحنا سيميائية بالغة الأهمية.

إن اللغة هي منوال بحث ابن جني في كتابه الخصائص ؛ ذلك أن النص الذي يحاول المتلقي استنطاق وحداته وآلياته ثم الوصول إلى الدليل فالمغزى، كان الباث فيه ليس شخصا بسيطا ولا هينا ولا ساذجا، إنه يقدم في محور كتابه عملية عامة وتطلعا واسعا وشاملا ،وهي التي نسعى إلى استنطاقها ونبحث بعناية فائقة –من منظور هذا البحث – عن تلك الآليات والوسائل المستعملة في عملية التحليل، كما أن التأويل هو نفسه سعي إلى الاكتشاف والتنقير في مكونات هذه اللغة، ثم إن الحديث عن الدرس اللغوي وكذا التأمل في حقيقته من كونه محاولة للاستنطاق وللإبانة عن النظام اللغوي الذي لم يثبت في عقل الفرد الواحد من أفراد الجماعة فحسب، بل إن الجماعة نفسها تحمل في طيات ذاكرتها الجماعية طيات عميقة لذلك التصور الجمعوي وهاهنا لا نحمل حقدا لغيرنا كون دي سوسير نبه في أعماله اللسانية لذلك، لكن ما بدا لنا من تصور يحيط بحقيقة ما جنح إليه دي سوسير تجسد عند ابن

جني نفسه في كتابه الخصائص كيف لا وهو محدد اللغة في تصورها الحديث الذي يبعث فيه على أنها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم [1]..."

يثبت من خلال ذلك ابن جني أن الهدف من الدرس اللغوي هو معرفة قيمة وحكمة صاحب الوضع في اللغة.

قل: أبو اسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل الذي فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون فجرى ذلك ي وجوبه، ووضوح أمره مجرى شكر المنعم [2].."

في هذا النص يمكن لنا أن نستنبط بعض الحقائق والتي هي موجودة في أذهان أهل اللغة من النحاة من القدامى مجسدة في ابن جني

أولا: إن علل اللغة هي علل كلامية وليست فقهية من كون أن ابن جني كان قد اعتمد في تحليل هذا الأمر الذي تأرجح بين أهل الكلام وأهل الفقه على ما يلي:

*-الاستدلال الكلامي[3]

القياس

يرتكز القياس في عمله على المقيس والمقيس عليه والعلة الجامعة[4]" [4]» عامة وهو بذلك فعالية استدلالية خطابية، والصيغة التعبيرية التي يرد فيها القياس سواء أكانت مقارنة أو تشبيها أو استعارة أو غيرها فانه يستند في ذلك على الربط أو الجمع بين أمرين أو قضيتين قصد معرفة بعض القضايا المشتركة بينهما والاستدلال الذي انبى عليه نص ابن جني كان على شاكلة ما يلي.

[1] عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، دار الكتاب العربي، 33

[2] المصدر نفسه، ص34/33

[3] ينظر طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2000، ص98

[4] ينظر محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة –مفهومه –موضوعاته قضاياه، دار ابن خزيمة، ط1، الرياض 2005ص221/219

قضية أولى هي ق1، ثم قضية ثانية ق2، والعلاقة الجامعة ما بين القضيتين هي "ع" إذ هي علة أساس معرفة بعض الصفات المشتركة، والقيمة العملية التي تخلق وترتب على الربط القياسي نرمز لها ب "ك".

إن القضية الأولى هي العلل الكلامية، والثانية هي العلل الفقهية، فهل ق1يساوي ق2؟ تكون سبيل هذه المساواة صحيحة، إذا كانت الحجج والبراهين المثبتة ما بينهما قريبة للمنطق وصحيحة ومقنعة من منطلق القياس الاستدلالي، ويحصل ذلك من كون ق1=ق2 إذا كانت ع ق1=ع ق2، وكل منهما أي؛ ع ق1وع ق2 تساوي ك، ومفاد ذلك أن العلل الكلامية في حججها تقترب من العلل الفقهية من باب أن بعض معالم العلل الكلامية أتت من منطلق بعض العلل الفقهية ولكن هل هذا صحيح؟

ومن جملة هذه الفرضيات التي يستحسن تقبلها في حالات وجود الاستدلال القياسي ما يلي:

- **الالتبـاس**

إن فرضية الالتباس[5]"في الخطاب تقوم على مجمل التراكيب والجمل والتي هي مكونة من ألفاظ وهذه الألفاظ تحتمل تأويلات متباينة ذلك أن يكون الإطلاق فيها من الواحد نحو الكل ؛ أي الجمع، وتكون فيه الدلالة "اللفظ الواحد " على معاني متعددة، أو يحصل التعذر في إيجاد تعيينات وتحديدات كاملة، أو دقيقة، يعتبر هذا التعذر نوعا من اللبس أو النقص في الخطابات الطبيعية ،غير أن اللبس جعل اللغة تكتسب مزية طبيعية تدفع بها إلى الطواعية والاستجابة لكل أنواع التبليغ، ولما اختصت الخطابات الطبيعية بهذه المزية، صارت ملازمة لها وموافقة من الناحية الاستدلالية، والقياس يستطيع أن يحصل على ألفاظ

فيها الاشتباه أو الاشتراك أو الإجمال أو الإشكال ذلك أن ما يتوفر عليه المقيس والمقيس عليه قد يجتمعان في بعض الحالات وقد يفترقان، وهذه المصاحبة التي تحصل ما بينهما على أساس الافتراق والإجماع هي التي خطت بالقياس نحو حالة الالتباس

[5] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص99

- **الفرضية الحوارية**

إن قوام هذه الفرضية، من منطلق النص السابق، كان ابن جني فيها متسائلا من جهة ومن جهة ثانية مجيبا عن سؤله، كأنه حاول أن يرى أن الكلام لا يحمل إفادة إلا إذا كلن بين اثنين، ولكل واحد منهما مقامه الخاص به، فمقام المتكلم ومقام المستمع، ثم الوظيفة التي تحدد من ناحية المستمع هي ليست نفسها التي تحدد من ناحية المتكلم والتي هي وظيفة المعتقد والثانية هي وظيفة المنتقد[6]".

ولعل صاحب كتاب الخصائص قد أراد أن يكون كلامه حلا بين الأمرين، ودلت الحوارية التي أتى فيها على التساؤل من جهة والرد عليه من جهة ثانية ما كان في قوله: "قال أبو اسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول، إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل الذي فعلوه أحزم[7] ..".

إن استعمال المصطلحات النحوية في علة رفع الفاعل ونصب المفعول ها ته والتي كانت في مثل لفظ الفاعل والمفعول، والفعل والاسم والمبتدأ وما إلى ذلك، هي رموز وعلامات تحمل في طياتها معاني، وما أن يحصل فيها الاستعمال وكذا الوظيفة، فإنها تتحول إلى أدوات تحليلية، ذلك أن المحدد لنطاق هذه العمليات الإجرائية التي تقوم بها هذه الوسائل النحوية قد سلطت عليها تفاسير مختلفة وكذا تأويلات ارتقت بها إلى مجال وضع المعنى الحرفي إلى دلالات المقام والسياقات الكلامية هذا من جهة ،ومن جهة ثانية، فإن الانتقال هذا قد حولها من وضع الكلام إلى نطاق وضع اللغة ،ولقد حاكت التطلعات المعرفية الحديثة في تخريجاتها التأويلية الرؤية نفسها عندما أخذت بدلالة الثبات في السياقات الاسمية، والتحول والحركة في السياقات الفعلية .

إن التأويل كانت سبيله تخفيف الحدة والصعوبة التي مورست في نطاق واسع ضمن مضمار الدرس النحوي العربي، ولقد مارست هذه الأداة- التأويل – عملية بناء العلم في ذاته؛ إذ أضحت أساسا يستند عليه في الحط من تعقيدات بعض الظواهر والعلل النحوية، ولما كانت تلك التعقيدات ضاربة في الأهمية، كانت أهمية التأويل هي الأخرى غير مقلة في ذلك، ولم تكن لوحدها تلك الصعوبات والتعقيدات في ساحة البحث عند القدامى، بل كانت

[6] المرجع نفسه، ص100/99.

[7] عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ص49.

ظاهرة تمازج الثقافات، وتداخلها بين العرب والأعاجم تطرق باب الأهمية نفسها عندما كانت الثقافة العربية الإسلامية تستهدف من منطلق كتاب الله، ذلك أن أبا الأسود الدؤلي[8] لما هم بوضع حركات الإعراب، وضبط اللغة في حركاتها من منطلق حركات الشفاه، وقوة الصوت كان قد رأى تفشي ظاهرة اللحن في اللغة، فتحول بذلك إلى البادية العربية والتي حفظت لسانها من الاختلاط، فحصل أن نظم نهاية أحرف الكلمات من منطلق حركة الشفاه هذه بين الفتح والضم والكسر والتنوين، لقد كانت ثورة إبعاد الشك باليقين من أن اليقين هو الأصل والثابت، والشك هو العارض وليس هو الأصل وهذا منوال هام في قوام الكثير من العلل في العربية.

ومن هذا الباب فإن قوام التأويل في الدرس النحوي العربي، لا يقصد به ذلك التكلف أو تقويل ما لم يقل عند المحدثين، بل إن فيه قوام حقيقة بناء العلم وأساس من أساسيات الرؤية العلمية، ثم إن الأهمية التي يكتسبها التأويل في الثقافة العربية جاء قوامها من قبل مركز أساس هو النص القرآني[9] ؛ذلك أن ما سلط على الخطاب الرباني هو التفسير في مختلف حالاته، وليس التأويل؛ إذ إن ما ألفناه عند المتقدمين من الفقهاء و اللغويين كان عملا تفسيريا على وجه الإكثار ،وما كان تأويلا كان قليلا، ومن أوضح المسالك في هذا النطاق أن التفسير لا يقترب من النص إلا من أجل الكشف عن ذلك المعنى الواضح والبين، وتدل هذه المفارقة المفاهمية في ضبط هذا الدليل الكاشف عن حقيقة البناء الواضح من خلال ما دلت عليه الآية القرآنية في قوله تعالى "ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا" " الفرقان 33 ".

إن مدا ليل المعرفة التي تحط بكيانها ضمن رؤية التفسير لا تحمل تبلورا ديناميكيا عقليا تجاه المعرفة، ذلك أننا نتعامل مع حقيقة الوضع في منوال التفسير ،وما يحمله العقل الثاقب في تلك الحركة الدائمة تجاه المعرفة لا نجد لها إلا كلمة – التأويل -، ثم إننا لا ننفي في الحال نفسها أن المفسرين لم يكونوا مؤولين لا، بل إن المتقدمين من أهل اللغة والمفسرين كانت استعمالاتهم وآراؤهم تجاه كتاب الله مؤولة في الكثير مما كانت تحمل أقوالهم وأفكارهم،

[8] ينظر محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة –مفهومه –موضوعاته قضاياه، ص230-331

[9] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة مصر، ص13

مثلما هو الشأن فيما قاله به الطبري عندما كان يذهب إلى معرفة بعض تفاسير الآيات والسور القرآنية مستخدما " القول في تأويل قوله تعالى[10]" .

ولما كان ابن جني يطرق باب العلل الكلامية والفقهية كان قد أوجد أن بعض القضايا لا يجب فيها أن تكون ميسورة ومطروحة أمام الكل للكشف أو الإبانة، بل يستدرك ذلك في قوله : "غير انه لا ينبغي أن يعطى فيها باليد، بل يجب أن ينعم الفكر فيها[11] .." ثم يتابع ما كان يقول: " ويكاس في الإجابة عنها، فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها وربأنا بها أفرع مشارفها..

إن السابح في أغوار بحر العلل في اللغة بين أهل الفقه وأهل الكلام، ومن منظور ما قالت به أقوال ابن جني يدرك أن استعماله لعبارات كانت تبعث في مجملها إلى إمعان الفكر، في مثل **ويكاس في الإجابة عنها، وحكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، ووفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أفرع مشاربها**، وما إلى ذلك، ولعمري أن ما أخذت به سليقة الرجل في تناول مفارقات العلل في اللغة لهي بواعث تأويلية وهي كلها تثبت أن مفهوم التأويل هو المفهوم الصالح للدلالة عن مختلف الإجراءات الذهنية ضمن نطاق درجات العمق المعرفي.

- **العامـل**

العامل عند النحاة هو " ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب مثل قولنا قام في قام الولد وهو نوعان، العامل اللفظي والعامل المعنوي[12]. إن العامل الذي ذهب فيه ابن جني إلى علة الرفع في الفاعل والنصب في المفعول به عند قوله "قال أبو اسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول، إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل: إن الذي فعلوه أحزم وذلك إن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب

[10] تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب -، النحو- فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة مصر ،2000 ص 25/24/23.

[11] نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص –دراسة في علوم القرآن – المركز الثقافي العربي ط6، الدار البيضاء، المغرب، ص.10

[12] عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ص5.

المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ن ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فجرى ذلك في وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر النعم وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه وزوال اختلافها فيه[13] .. ."

إن الافتراض الذي يقوم على أساسه تصور مأخذ التأويل في العامل يأتي حصوله من أن لكل سبب مسبب ولكل علة معلول ؛ ذلك أن الفعل لا يفهم القصد فيه إلا بالاسم الذي هو الفاعل، والأخذ بالأسباب والعلل معروفة في الثقافة العربية الإسلامية، وهو بذلك تصور ذهني يحاول فيه المفسر أو المحلل تحليل الفرضية النحوية، وذلك من باب إيجاد العلاقة الكائنة والرابطة بين الألفاظ في الجملة، ولما كانت الدواعي والأسباب قائمة في نطاق المحددات اللغوية وكذا النحوية كان حصول تبيان ذلك، وقبل وجود العلل والأسباب كانت العلاقة قائمة وهي التي سمحت بالبحث في أنماط تلك العلائق التي تبعث في أغلب الأحايين على المتأثرات، ثم إن العوامل التي كانت تنتظر الإفصاح والكشف لهي في الأصح عوامل ظاهرة وبينة للعيان من منطلق وجود اللفظ وعلاقته باللفظ الأخر، غير أننا عندما نعود إلى بعض حالات الوضع اللغوي و النحوي على وجه التخصيص، فإننا نجد أن العامل غير واضح أو محذوف أو مضمر، فيتم التصرف في حال وضع السياق عن طريق التأويل، ولعل ما يفسر وجود ذلك في نصوص النحاة ما كان لديهم في استعمالات حالات النداء والاختصاص[14].

العامل في مثل هذا التصور لا يقوم إلا على اعتبار أن التأويل مفهوم ذهني بحت؛ إذ إنه لا يقوم على أساس العلة والسبب، وابن جني كان يدرك هذه الرؤية التي بعث بها ابن جني في تلك العلاقة القائمة بين الفعل والفاعل في قوله: "لا يكون فعل إلا لفاعل[15] ..." وبالرغم من هذا الاتفاق بين العالمين إلا أن القضية لم تسلم بين علماء الكوفة والبصرة فكانت محل تضارب في تقويم معنى العامل في سياق الكلام، ولو أنهم اهتدوا في المضمار نفسه على وجود حقيقة العامل في اللغة.

[13] المصدر نفسه، ص53

[14] عزيزة نوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، المجلد 2، دار الكتب العلمية ط2، بيروت 2004، ص624.

[15] عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ص49.

لقد حدد نطاق عمل الفعل عند أهل البصرة من منطلق عملية المجاورة في الفعل الثاني عندما كان يرى سيبويه في ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا[16].

إن الفعل الثاني هاهنا أقرب في المجاورة منه في الفعل الأول، في حين أن أهل الكوفة في هذا المثال كان ذهابهم إلى القول بالفعل الأول، وبذلك تصير عملية الأسبقية هي التي تحدد عمل الفعل في تصور أهل الكوفة، وإذا كان الخلاف في تصور أمر المؤثر أو العامل لدى المدرستين فلقد وجدنا له ما يبرره من الناحية المنطقية والعقلية، إلا أننا وجدنا إجماعهما على حقيقة وجود العامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فما ذهب إليه ابن جني في حال وضع أوزان بعض الأسماء والأفعال في اللغة لهو أقرب في تحديد العلل والمؤثرات في حالات بعض الأوزان في اللغة، والتي أدركنا أنها لا تخلو هي الأخرى من وجود مسببات حددت حقيقة تلك الأوزان كأن يكون حال الأوزان خفيفة غير ثقيلة فمالوا أولئك المنظرين في اللغة إلى الأخذ بالأوزان السلسة الخفيفة وأهملوا الثقيلة منها وذلك في قوله :"ومن ذلك قولهم :إن ياء نحو ميزان، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة.

وهذا أمر لا لبس في معرفته ولا شك في قوة الكلفة في النطق به، وكذلك قلب الياء في موسر، موقف واوا، لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا - كما تراه – أمر يدعو الحس إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه ....ومن ذلك قولهم في سيد وميت، وطويت كيا، وشويت شيا، إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد وميت ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيا وطيا، فهذا أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ في سيود وميت وطويا وشويا، وأن سيدا وميتا وطيا وشيا، أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منها[17] " .

- **الشــذوذ والاطراد**

الشاذ باب واسع في اللغة العربية، وهو بذلك خروج عن المألوف مما لم تنحت العرب على سمته شيئا، ولقد أفرد ابن جني في كتابه الخصائص تفصيلا لذلك في باب يسمى بالاطراد والشذوذ، كما انه ذهب –قبل الخوض في المفهومين –إلى تقاسيم أوزانهما كعادته

[16] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الجيل، بيروت لبنان، ص282- 283 .

[17] ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج1، مكتبة السلام، القاهرة مصر، ص12.

عندما يأخذ في الكشف والبحث عن أصول المسميات في اللغة، لقد اخذ بالأصل الثلاثي الذي انبى عليه الشذوذ والاطراد في اللغة من منطلق الفعل الثلاثي، فرأى أن الفعل –طرد- في كلام العرب يراد به التتابع والاستمرار، وضرب لنا مثلا: في طردت الطريدة إذا اتبعتها واستمرت بين يديك ،والمطرد رمح قصير يطرد به الوحش ،واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح[18] ، ولم يكن مقلا في حقيقة استعماله في اللغة، وكذا وجوده في الاصطلاح، لما يقدم من الكلام في الإعراب وغيره من الصناعة كونه مطردا أي يجوز لك أن تتبع قاعدة وضعه ولا لبس في ذلك.

بينما يأخذ في تجوال آخر أمام أبنية الثلاثي التي كانت في بناء فعل- شذذ- في اللغة عن الخروج عن القاعدة والابتعاد عن الألفة من باب التفرق والتفرد[19] ، ولقد شذ الشيء يشذ ويشذ شذوذا ؛ أي تفرقا أو متفرقا، كما جاز هذا لغة، جاز في النطاق نفسه عند الاصطلاح بهذه اللغة ؛ إذ قدم لنا أوجها في كلام اللغة بين شاذها ومطردها لخصها لنا في أربعة أوجه هي:

- **المطرد في القياس والاستعمال جميعا:** وهذا الاستعمال لا يحمل في طياته لبسا ولا ينكر أحدا من أهل اللغة وجوده، وهو لفظ مستقيم وحسن مثلما هو الإطلاق نفسه عند سيبويه[20] .
- **مطرد في القياس شاذ في الاستعمال:** إن هذا النوع من الاستعمالات في اللغة ندرك محدداته في ذلك الذي قال: فيه "مكان مبقل " وهو مزعوم عند اهل اللغة ولو أن السامع يقول "باقل" لكن الشاذ فيه أنه لا يباح فيه الاستعمال، وكذلك القول في مفعول عسى عند ما يكون صريحا؛ إذ يذهب فيه ابن جني إلى عدم التداول في الاستعمال؛ وذلك في قول العرب على لسانه، عسى زيد أن يقوم، أو عسى زيد قائما أو قياما[21].

[18] يرى سيبويه في مضمار فعل الضرب أن "العمل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع، وإنما الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى"، سيبويه، الكتاب، ج1: تحقيق: عبد السلام هارون، ص74/73

[19] عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ص49-50

[20] المصدر نفسه، ص96

[21] المصدر نفسه، ص96.

- **مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس:**إن المتتبع لمضمار هذا الضرب في اللغة يدرك أن العرب كانت قديما تستصوب بعض الأوزان لاطراد ها في الاستعمال لكنها بالمقابل لا تحبذ أن يؤخذ بها في مجال القياس، ولعل الدليل الذي استرشد به صاحبنا في هذا المقام أو الباب أنه سمع كثيرا ما يقال: استنوق الجمل، واستيست الشاة، وكذلك استفيل الجمل[22] .
- **الشاذ في القياس والاستعمال معا**: هذا الضرب لا تحبذ العرب أن يستدل به الكلام أو يقاس عليه أو يجري ذلك في استعمالاتهم اللغوية، إلا ما كان محكيا على لسان البعض منهم؛ وذلك في قولهم ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود[23] من مرضه وهذه الاستعمالات شاذة كلها.

إن من الأشياء التي تثير الانتباه وتمعن العقل في النظر إليها، أن ابن جني كان مفصحا عن حقيقة وضع المطرد والشاذ في اللغة، ليس كما ذهب إليه سيبويه في استعماله لمصطلح القبيح والمستحيل[24]؛ إذ التصريح كان باديا للعيان بالمفهومين وهما مصطلحان نحويان. لقد كان ابن جني عند أخذه الاطراد ينظر إلى مجال التداول والاستعمال والتتابع بالأخذ والاستمرار فيه، ثم إن الاستمرارية والتتابع يعتبران من باب الشيوع والكثرة عند أهل اللغة والنادر القليل في الاستعمال هو الشاذ؛ ذلك الذي قلت الاستعمالات القياسية عليه، وهذه الفرضية جاءت عند القدامى كثيرا والأصح في ذلك أننا لا نقول إلا ما قالوه، ولا نقيس إلا على ما قاسوه هم عليه.

إن الخروج عن نطاق الجماعة ،و الانحصار في زاوية الإباحة في القول نادرة في اللغة العربية ؛ إذ هي شاذة ,والحديث في هذه الرؤية عند ابن جني قد طال كثيرا عندما رأى جواز الإتباع دون الأخذ بها والقياس عليها عند المستعمل لها في نطاق التكلم لا غير، أما المنظر والذي هو النحوي، العالم بلغته والعارف بها، فإن مسؤولية الأخذ بأمثال هذه الحالات، فإنها لا تخطو نحو تحقيق إيجاد مفسرات ومقابلات تحليلية أو تعليلية , وهاهنا لا ضير في أن يأخذ في ذلك بالتأويل وهو الحاصل فيما سبق لابن جني أن ذكره، عندما كان في بعض

[22] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الجيل، بيروت لبنان، ص 25-26

[23] عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ص98.

[24] المصدر نفسه، ص98.

الأحايين متسائلا ضمنيا ولا تصريحا وهو ما يستنتج من حديثه، ماهي السبل التي دفعت بتلك الاستعمالات الشاذة أن تخرج عن نطاق الاطراد في اللغة ؟ وما هي الدواعي الاستدلالية أو القياسية في كل ذلك؟

إن ما يرد من إجابة لهذا التساؤل هو أن في كلام العرب ما هو مطرد والذي تحصل فيه عملية التأويل والتفسير أو التحليل ليس في القيمة مثل الشاذ ،ولو أن ابن جني كان يحمل على ما كان في هاذين المأخذين : الاطراد و الشذوذ ؛ من أحكام واستخلاص لبعض القواعد ؛ إذ يقول :"هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا ؛ حملا لهذين الموضوعين على أحكام غيرهما[25] .. . "

إن معيار الأصل يأخذنا للنظر في معيار آخر يناظره ألا وهو الفرع ،وكذا السمت والانتحاء، ثم حمل الفرع على أساس الأصل، كانت مفاهيم تقارب باب التأويل في مجملها من خلال هذا النص، وهي تقودنا نحو ابتغاء الجائز الذي يحمل على عاتقه عملية القياس والتقعيد، وفي رؤية هامة في مضمار الأمر نفسه نجد ابن جني يستعمل عبارة - يضعف في الاستعمال – عندما كان حديثه عن مفعول عسى اسما صريحا في قوله :"عسى زيدا قائما أو قياما[26]"، ولقد سبقنا القول فيه على لسانه ولما كانت عسى لا تقبل اسما ظاهرا وصريحا دالا عليها عند الاستعمال وهو من القياس في اللغة، ولا يقبل السماع أن يكون .

كما انه دعا إلى حضره من أذن المتلقي، فإنه لا يحبذ الأخذ به، بل يقتصر في ذلك على ترك استعمال الاسم هاهنا، وعلى هذا الأساس لا بد أن تكون القاعدة نابعة من أصول الجماعة اللغوية، ولا خلاف في ذلك، وإن جواز ظهور مفعول عسى إبانة إنما هو جواز على ضعف كما يقول ابن جني، وهذا التجويز الضعيف يقوم على أسس تأويلية لتلكم العبارة، فالاسم الذي أولت عسى إضماره وعدم ذكره، ثم الإبانة والإظهار له في نطاق ما تم ذكره كان إجابة لذلك المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال الذي سبقنا الحديث عنه ،ولأنه ضعيف في الاستعمال ، ثم إظهار المفعول بعد عسى.

[25] المصدر نفسه، ص98

[26] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الجيل، بيروت لبنان، ص 26.

والاهم في كل ذلك في تصور النحاة أن هذا الوزن وأمثاله لا يحسن استعماله ولا يحبذ الواضع أن يقيس عليه ، وإذا تركنا الامتثال الشائع في اللغة على نية التداول والاستعمال ومررنا إلى نقطة هامة في ضبط المطرد والشاذ ألا وهي الشاهد الشعري والذي اخترنا لمناقشة ذلك النوع المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس وهو الثالث في تصنيفات الرجل والقصد منه أن نطل ونكتشف معا عن ذلك الفرق في تأويل تلك الأوزان في حالة الاستعمال العادي وحالة الشعر، ومن المنطق والعقل أن يكون ابن جني قد أعطى موقفا جريئا من ذلك المشهد الشعري العربي ؛ إذ ليس من الغريب أن يكون الرجل فقيها في اللغة ونحويا فيقوم بتخطئة بعض الشواهد الشعرية، وإن كان هاهنا هذا الموقف غير وارد بخلاف ما كان عند بعض علماء النحو من مواقف صريحة تجاه الأخذ بالشعر في صحته أو تكذيبه .

إن ابن جني كانت إشاراته إلى الشعر تفوق كل مقام؛ إذ كان يؤول كلامه على أساس سياق البيت الشعري، وربما كان الاعتماد على مواقف الشعراء المعروفين أمثال زهير بن أبي سلمى، وأبو الأسود الدؤلي وهذا ما يدل على انه يختار القراءة الجيدة من الشعر، ثم إن الأوزان الواردة فيه يؤولها طبقا لتلك الدلالة التي يحبذ نقاد الشعر سماعها واستعمالها، وذلك عندما يستشهد بما قاله أبو الأسود الدؤلي:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه[27]

والشاهد هاهنا في فعل ودع بالفتح على مستوى الدال ،وبالرغم من عدم سماع العرب القول به ،وكذلك فعل ذر ونظيرهما في مثل وزن وعد، وهذا يعتقد فيه الشذوذ، ولم يقف صاحب القول بشعر أبي الأسود مكتفيا، بل تدرج إلى قراءة أخرى رأى أنها أقرب إلى الاستشهاد منها بالشعر في القرآن الكريم في قوله تعالى "وما ودعك ربك وما قلى" سورة الضحى الاية3"، فودع في استعمالات أهل اللغة وارد بكثرة، حينما نسمع ونتبع ما سمعناه في ودع الشيء يدع[28] إذا سكن، فاتدع وضم ذلك إلى ما سمعه عن الفرزدق في بيت من الشعر كذلك كان يقول فيه أي الفرزدق :

وعض زمان بن مروان لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلف[29]

[27] عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ص99.

[28] المصدر نفسه، ص99.

[29] المصدر نفسه، ص100.

ولو أن بعض النحاة وخاصة منهم عبد الله بن اسحاق الحضرمي كان قليل الاستشهاد بشعر الفرزدق. كما يرى ابن جني في استشهاده بما قاله أبو الأسود في فعل –ودع – والذي هو في البيت –ودعه – بإضافة الهاء للدلالة على الإضمار فإن المراد به هو عدم الإثبات فالأولى في بيت الفرزدق الدال فيها مفتوحة بينما في الثانية جاءت مكررة. فقراءة ابن جني في البيت الأول حيث الدال مفتوحة في –ودعه- كانت شاذة مسموعة متبعة، أما القراءة الثانية بكسر الدال في شاهد الفرزدق الشعري فأتت على عدم الإثبات وذلك أن الفعل وقع عليه الجزم، وكان محل الجملة كلها بعد ذلك الزمان الذي جاء مجرورا واقعة في محل جر صفة لذلك الزمان وأول صاحب الاستشهاد ذلك بأن العائد إليه محذوف، وقدر تأويله بلم يدع فيه أو لغرضه المال إلا مسحت أو مجلف.

إن وصف القراءة الثانية بالكسر جعلت ابن جني يبتعد عن الاعتذار والتكلف أو التعليل عندما رأى في" مسحت "ارتفاع بذلك الفعل الذي يجانسه فحق عليه العطف "مجلف" وإذا ابتعدنا عن الشعر قليلا وحاولنا أن نذهب معه في بعض العبارات والأنساق النادرة والتي وردت في كلام أهل العربية ممن اجمعوا على أنها فصيحة وسليمة وذلك بالرغم من أنها مخالفة للقاعدة النحوية وجدناه ابن جني يعطي لها الكثرة في الاستعمال والاستشهاد كالأمثال والحكم والأقوال المأثورة والتي كان فيها يقول بأساليب الحكاية عن غيره من العلماء ؛ إذ يقول في مضمار المأثور من الحكاية " يحكى عن معاوية انه قال :خير المجالس ما سافر فيه البصر واتدع فيه البدن[30].

ليستدل بذلك عن فعل ودع ويستمر في تحليلاته التأويلية لبعض الاستعمالات " لان " بعد كاد، وهاهنا يطالعنا بامتثالات تداولتها الألسن النحوية كثيرا في مجالسها قصد الاستشهاد بها وهي أمثال وليست من الحكم ولا من الشعر ولا من المأثورات في قوله :"كاد زيد أن يقوم[31] وهذا المثال يقدم فيه تعليلا يعكس من خلاله نباهته وفطنته واهتمامه تجاه الذي قل وشذ في استعماله عند أهل العربية ولو أن الاستدلال على ما قيل من كلام العرب في قولها على لسانه "أقائم أخواك أم قاعدان[32]" وهذا هو الشائع في الاستعمال إلا أنه يرى

[30] المصدر نفسه، ص97.

[31] المصدر نفسه، ص97.

[32] المصدر نفسه، ص97.

أن تعليل ذلك لا يتصل بما قامت به القاعدة من منطلق آلة القياس والتي يذهب الواضع فيها إلى الفصل بين الجملتين ليكون الضمير في الجملة الثانية معادلا للجملة الأولى، وهذا التأويل الذي مورس على نطاق هذه البنية المعرفية كان منطلقه قلة استعمال الوضع الثاني الداعي إلى تقرير القياس اللغوي وخلو النسق الأول منه، إلا أن التناول يفرض وجود الأول برغم قلة التعليل، ثم إن هذه القواعد ليست إلا قواعد منبثقة عن تأويل ثانوي كتلك التي كانت شاذة وقليلة، وهي لا يمكن بحال من الأحوال القياس عليها والتي كانت لازمة للمؤول النحوي حق التأويل لها .

خاتمة

وأخيرا إننا نتصور أن الأخذ بهذه المقدمات في زيها التراثي أن تكون بداية لقراءات متأنية في كتابات أهل اللغة من فقهاء ونحويين كما لابد وان نشير إلى أن عملية التأويل في كتاب الخصائص لابن جني لهي أوسع من تلك الحفريات البسيطة والنبش القليل الذي يأخذ أحيانا بالقشور ،ولا يمر إلى اللب أو الجوهر إلا في القليل منها، وإذا كان من اللازم أن نقف في باب كل مؤول حداثي ذاتي في تصرفات تأويلاته بعيدا عن حق التمسك بالأصل دون الفرع، فإننا بذلك قد تجهزنا بجهاز المعرفة الحقة التي نهاجم بها أولائك الذين يقولون الناس ما لم يقولوا، والحقيقة أن موقفنا من التراث لم يكن موقفا متخلفا، بل حداثيا في الكثير من تطلعاتنا المعرفية، ولعل ما يقال من مواقف تجاه النحو العربي من تجزئة فاصلة بينه وبين علوم أخرى لا يمكن تقبله ؛ إذ من كان مؤولا لهذا النمط من الفكر كان ضنيا مختبئا تحت غطاء شفاف لا يحميه ولا يحمي غيره، ثم إن التهجم على من سبقنا في تأويل القضايا النحوية من أهل النحو من القدامى دون مراعاة السبل والدوافع والعلل لهو إعاقة معرفية عظيمة للقضايا المعرفية والفكرية في تنظيم العلوم وتصوراتها وتصور مفاهيمها، ثم إن ما سبقنا الحديث عنه لهو حضور بياني نابع من فكر تأصيلي لا يختلف ولا يشك في وضعه اثنان، والتأويل في كتاب الخصائص لابن جني هو مبادرة هامة في الكشف عن تأويلات صريحة وضمنية في كتابات القدامى .

المصادر والمراجع

[1] أبحاث في الأصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1998.

[2] ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج1، مكتبة السلام، القاهرة مصر.

[3] تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب -، النحو- فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة مصر ،2000.

[4] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة مصر.

[5] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الجيل، بيروت لبنان.

[6] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام.

[7] عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، دار الكتاب العربي.

[8] عزيزة نوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، المجلد 2، دار الكتب العلمية ط2، بيروت 2004.

[9] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2000.

[10] محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة –مفهومه –موضوعاته قضاياه، دار ابن خزيمة، ط1، الرياض 2005.

[11] نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص –دراسة في علوم القرآن – المركز الثقافي العربي ط6، الدار البيضاء، المغرب.